

**Préjudice douloureux**

\* **ضرر التألم** كما سبق قرر المشرع مبدأ التعويض عن ضرر التألم وقد له مستويين، **ضرر التألم المتوسط** و**ضرر التألم الهام** ويتم تحديد هذا الضرر بطريق طبية، فيعوض عن ضرر التألم المتوسط بحريتين بقيمة الأجر الشهري الوطني الأدنى المضمون ( $SMNG \text{ mensuel} \times 2$ ) = التعويض الهام **ضرر التألم الهام** يكون بقيمة الأجر الشهري الوطني الأدنى المضمون بأربع مرات. التعويض =  $SMNG \text{ mensuel} \times 4$

**Préjudice esthétique**

\* **الضرر الجمالي وتعويضه**

يتم التعويض عن العمليات الجراحية اللازمة لاصلاح الضرر الجمالي المقرر بطريق طبية أو تسدد بكاملها بشرط أن يكون ذلك مقرر بطريق طبية.

\* **المصاريف الطبية والصيدلانية ومصاريف استمرار الحياة**

ويتم دفعها وفقاً لشهادات وقوائم يجب إثباتها وتقديمها للمطالبة بالتعويض.

**En cas décès** حساب التعويضات في حالة وفاة الضحية

يحدد التعويض الكلي أو الرأسمال التأسيسي كما أشار له المشرع على المطلق من خلال ضرب (X) قيمة النقطة الاستدلالية المقابلة لدخل الضحية أو غيرها السنوي عند تاريخ الحادث  $\times 100\%$  وتوزع حسب المعاملات التالية:

- الزوج أو الأزواج 30%
- الأبناء لكل واحد منهم 15%
- الأب والأم 10% لكل واحد منهما و 20% لم حالة

عند ترك الضحية زوج وولد

- الأعمام الآخرون تحت الكفالة (مفهوم الضمان الاجتماعي (CVAS) 10% لكل واحد.

و يجب الا يتجاوز مبلغ الرأسمال التأسيسي المدعوم لتدوي الحقوق قيمة القسط الاستدلالية المطابقة للأجر أو الدخل المهني السنوي للضحية المصروب (X) في 100% وفي حالة تجاوزه تكون الحصة العائدة لكل واحد من ذوي الحقوق موضوع تقييد نسبي " Règle proportionnelle "

\* **مصاريف الجنائز** : تعوض مصاريف الجنائز بخمسة (5) اضعاف المبلغ الشهري للأجر الوطني الأدنى المضمون عند تاريخ الحادث.

\* **التعويض عن الضرر المعنوي** *Préjudice moral* يكون التعويض عن الضرر المعنوي بسبب الوفاة لكل ذوي الحقوق الأب، الأم، الزوج (الأزواج) وأولاد الضحية في حدود ثلثتها (3) أضعاف قيمة الأجر الشهري الوطني الأدنى المضمون عند تاريخ الحادث، بما فيهم (الأولاد) الأبناء البالغين =  $SMMG\ mensuel \times 3$

\* **التعويض في حالة وفاة ضحية قاصرة** : (*Victime mineure*) في حالة وفاة ضحية قاصرة لا تمارس أي نشاط، فان التعويض يمنح للأب والأم أو الولي القانوني وذلك حسب سن الضحية من يوم واعد إلى غاية 06 سنوات الأجر السنوي الأدنى المضمون (عند تاريخ الحادث)  $\times 2 =$  ما فوق 06 سنوات إلى غاية 19 سنة الأجر السنوي الأدنى المضمون (عند تاريخ الحادث)  $\times 3 =$  مع العلم أن المبلغ المحصل عليه يقسم على الأب والأم بالتساوي وفي حالة وفاة أحد الأبوين يتقاضى المتبقي حيا التعويض بكامله.

Fonds de Garantie Automobiles (صندوق ضمان السيارات)  
Fond Special d'Indemnisation (الصندوق الخاص بالتعويضات)

(34)

لقد أنشئ الصندوق بموجب المادة 70 من الأمر 07/69 المؤرخ في 12/31/1969 المتضمن قانون المالية لسنة 1970، و أعيد تنظيمه بموجب الأمر 74/ك 1، ثم حذر المرسوم 80-37 المؤرخ في 16/02/1988 كإجراء تسييري، وأقيرا أصناف القانون 88-37 بعض العناصر المتعلقة بتمويله، كما أعيدت صياغته بعض مواد تنظيمه، ومما أحدثته بواسطة المواد 122، 123 من قانون المالية لعام 1990

**\* هدف الصندوق :**

الهدف من إنشاء هذا الصندوق هو تعويض المتضررين جسمانيا من حوادث المرور الجسائية أو ذوي حقوقهم عندما ترتب شركات التأمين طلباتهم بسبب الإستثناءات من التعويض المنصوص عليها 80-34 المؤرخ في 16/02/1980، والتي يمكن اعتبارها شروط يجب توفرها لفتح المجال حتى يتدخل الصندوق ويقوم بدفع مبالغ التعويض ويمكن أن تلخص هذه الشروط كالآتي :

- ① - إنعدام التأمين بظاننا أي أن مالك السيارة لم يؤمن عليها تماما
- ② - عدم معرفة المتسبب في الضرر (الحادث) أي يبقى مجهول الهوية
- ③ - عدم كفاية الضمان الذي تعهد المؤمن بتغطيته ( لا تتوفر هذه الحالة كون المسؤولية المدنية مضمونة بقيمتها غير محددة )
- ④ - حالات سقوط الحق في ضمان (التعويض) تشبه الحالة الثانية بالنسبة للمسؤول عن الحادث، وتعرض لها في الآتي :
  - المسائق في حالة سكر، أو الذي ينقل الأشخاص بمقابل دون الحصول على رخصة لذلك، أو بسبب إهماله لشروط الأمن اللازمة في نقل الأشخاص أو الأشياء.
  - المسائق الذي لا يملك رخصة السياقة وقت الحادث، أو الذي لم يبلغ السن المطلوبة لقيادة المركبة حين وقوع الحادث.
  - سارقه السيارة وتسكده إذا تسببوا في وقوع أضرار جسمانية للغير.

ولا يستفيد من تعويض الصندوق في الغالب سوى الغير أو ذوي حقوق الضحية في حالة الوفاة، أو الضحية نفسها في حالة العجز الدائم النسبي المتساوي لـ 66% أو أكثر.  
ووفقا يفتي أن الأشخاص المذكورين أعلاه لا يستفيدون من تعويض الصندوق إذا لم تبلغ نسبة عجزهم 66%.

وعرضا عن ذلك فإن المادة 129 من قانون المالية لعام 1990 صدرت ملاحظات الصندوق تشمل التعويض الكامل أو الجزئي للأضرار اللاحقة بالأشخاص والإملاك غير المؤمن عليها والتي تنسب فيها مظاهرات مخالفة للنظام العام علامن، ولقد امتدت هذه الملاحظات لتشمل أيضا ضحايا الإرهاب والعنف تنظيما لتعليمة وزارة الاقتصاد بتاريخ 04/09/1992 تحت رقم 168-92 حيث استلقت الصندوق بهذه المهمة إلى غاية أواخر غيبري 1995 أين استندت مهمة تعويض ضحايا العمليات الإرهابية للولاية التي يقع فيها موطن الضحية وهذا ابتداء من 01 مارس 1995

**شروط الاستفادة من تعويض الصندوق (FSA)**  
فمن يتمكن الضحايا وذوي الحقوق المطوق من الاستفادة من تعويض الصندوق

- يجب عليهم أن يثبتوا الآتي :
  - أنهم جزائريون مقيمون أو من جنسية دولة لها اتفاقية المعاملة بالمثل
  - أنهم يستحقون تعويضا عن حادث مرور تعرضوا له
  - أن المسؤول عن الحادث مجهول الهوية، أو غير مؤمن أو سقط حقه في الثمن. وتبين أو تؤكد بعد التحريات أنه غير قادر على الدفع.
  - وعليه فإن المادة 16 من القانون 31/88 نصت على ضرورة استبعاد الصندوق كبقية الأطراف بشأن الحالات التي يتحمل بها، وإلا كانت الأحكام الصادرة ضده غير قابلة للتنفيذ.

### امثلة تطبيقية

\* (مثال 1) التعويضات في حالة وفاة ضحية بالغة :

تعرضت ضحية بالغة لحادث مرور جسماني ، ورغم أن الضحية خضعت لعناية طبية وعلاج مكثف ، إلا أنها توفيت بعد ذلك ، وتأسس ذوي حقوقها وهما الأب والأم كطرف مدعي للمطالبة بالتعويضات القانونية .

ومع العلم أن الضحية لم تكن تمارس أي نشاط ، إلا أنها كانت حاملة على شهادة ليسانس في الحقوق . هذه الشهادة تمكنها من شغل منصب عمل مناسب وبالرجوع إلى الجد الأدنى للأجر الاساسي لهذا المنصب والصالحي من التكاليف والضرائب يُضرب 530 دج ، تقابله النقطة

الاستدلالية 7390 في الجدول .

وعلى هذا الأساس يستحق ذوي الحقوق التعويضات بنسبة

20% لكل واحد منهما لعدم ترك الضحية لزوج أو أبناء ، وتكون التعويضات كالآتي :

\* التعويضات المادية :

- بالنسبة للأب :  $7390 \times 20\% = 147800$  دج

\* بالنسبة للأم :  $7390 \times 20 = 147800$  دج

\* التعويضات المعنوية :

لما أن الأجر الوطني الأدنى المضمون (SMNG) = 12000 دج وقت الحادث فإن التعويضات تكون كالآتي :

بالنسبة للأب :  $12000 \times 3 = 36000$  دج

بالنسبة للأم :  $12000 \times 3 = 36000$  دج

ومصاريف الجنائز :  $12000 \times 5 = 60000$  دج

المصاريف الطبية والصيدلانية : حيث ان الشهادات المرفقة

بالملف تثبت هذه المصاريف فعلا ، والتي تساوي :

مصاريف الأدوية : 29650 دج

مصاريف الأجهزة الطبية : 267.799.90 دج

التعويضات الإجمالية التي يجب أن تدفعها شركة التأمين إذن تساوي = 267,799.90 دج

**(II) مثال عن التعويضات في حالة وفاة بالغ مع التخفيض النسبي:**

عاه إثر حادث مرور توفي شخص بالغ، ترك أب، زوجتين و 8 أبناء قصر، وفقاً لما هو مثبت في الفريضة الشرعية المقدمة. مع العلم أن المتوفى لم يكن يمارس أي نشاط مهني. تم التعويض يتم إذن على أساس الأثر الأدنى المضمون، المقدر وقت الحادث ب 12000 دج والذي تقابله النقطة الاستدلالية 4620 في الجدول. التعويض إذن يكون في حالة وفاة ضحية بالغة كما يلي:

الأب 10% من الرأسمال التأسيسي.

الأزواج (2) 30% من الرأسمال التأسيسي

الأبناء القصر 15% لكل واحد أي بنسبة 120%

وبما أنه لا يمكن أن يتجاوز الرأسمال التأسيسي المدفوع لذوي الحقوق، قيمة النقطة الاستدلالية المطابقة للأجر أو الدخل المهني السنوي للضحية المصروب (X) في مائة (100).

فيان الحصة العائدة لكل واحد من ذوي الحقوق، ستكون موزعة كخفيض نسبي استناداً إلى قاعدة application de la règle proportionnelle وتكون التعويضات كما يلي:

**التعويضات المادية عن الوفاة:**

الأب:  $4620 \times 10 \times 100 \div 160 = 28875$  دج

الزوجتان:  $4620 \times 30 \times 100 \div 160 = 86625$  دج

الأبناء  $4620 \times 15 \times 100 \div 160 = 43312.50$  دج  $\times 8 = 346500$  دج

**التعويض عن الضرر المعنوي:**

396 000 = 3 x 3 x 396 000 لتعويضاً معنوياً لهم جميعاً.

56- التعويض عن مصاريف الجنازة في حدود 5 مرات الأجر الوطني الشهري المضمون وقت الحادث

12 000 دج x 5 = 60 000 دج. التعويضات الإجمالية = 918 000 دج

١٥٧ \* مقال III: توفي رجل على اثر حادث مرور بتاريخ 26.11.1991

تاركا وراءه زوجة و (4) اربعة اولاد قصر، واثنين رعيين بالغين  
فاذا كان يتقاضى اجرة شهرية صافية من الضرائب قدرها  
10000 دج. احسب مبلغ التعويض الذي يستحقه، ثم  
وزعه على ذوي الحقوق:

المبلغ الدخل السنوي للضحية = 10.000 دج x 12 = 120.000 دج  
النقطة الاسند لالية المقابلة = 120.000 دج / 8 = 4140  
الاسهام التأسيسي = 4140 x 100 = 414.000 دج  
مجموع حصص ذوي الحقوق:

الزوجة 30%  
الاولاد القصر 60%  
المجموع: 90% لا يتجاوز 100%  
الاولاد البالغين: ليس لهم الحق في التعويض الطاردي  
في هذه الحالة تضرب مباشرة النقطة الاسند لالية في  
نسبة كل واحد

الزوجة:  $30 \times 4140 = 124200$  دج  
الاولاد القصر  $60 \times 4140 = 248400$  دج

1 مصاريف الجثارة:  $2000 \times 5 = 10000$  دج  
مصاريف الجثارة =  $5 \times 2000 = 10.000$  دج

الضرر المعنوي: لكل واحد من ذوي الحقوق لما فيهم  
الاولاد البالغين من الرشد:

$3 \times 2000 = 6000$  دج لكل واحد  
المجموع =  $5 \times 6000 = 30.000$  دج

مثال 17 : تعويض عن العجز

اصطدمت سيارة بإمرأة بتاريخ 15 ماي 1991، فأصبحت هذه الأخيرة بعجز مؤقت عن العمل لمدة 10 شهرا وبعجز دائم جزئي قدره الطبيب الظهيري 30% كما أنها عانت من ضرر العالم الجسدي قدره طبيب مختص بأنه هام، وكذا من ضرر جمالي اضطررت إلى إجراء عمليات جراحية تقصداً لصلاحه كلفتها 25000 دج، وتوجب خبرة طبيب كذلك.

- المنسبت مبلغ التعويض الذي تستحقه هذه الضحية:

- التعويض عن العجز المؤقت عن العمل:

$$18000 = 10 \times 1800 \text{ دج}$$

$$\text{الدخل السنوي} = 12 \times 1800 = 21600 \text{ دج} \cdot \text{أتم المسألة}$$